الشاهين يقترح عدم استخدام مواقف سيارات المعاقين إلا في حالة وجودهم

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بالتشديد على المكلفين برعاية المعاق والسائقين بعدم الوقوف بمواقف المعاقين إلا في حال وجود ذوي الإعاقة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يقوم البعض من الأشخاص باستخدام لوحات السماح بالوقوف بمواقف المعاقين من دون وجه حق، وهذا ما يشتكي منه الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والذين يقودون مركباتهم بأنفسهم، ويعود ذلك إلى عدم الوعي الكامل باستخدام هذه اللوحات في حال وجود المعاق بالمركبة عند الوقوف بمواقف المعاقين.

وحرصا منا على المحافظة على حقوق ذوي الإعاقة، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تقوم الهيئة العامة لذوي الإعاقة ووزارة الداخلية ومسؤولو مواقف الأسواق بالتشديد على المكلفين بالرعاية والسواق بعدم الوقوف في مواقف المعاقين إلا في حال وجود ذوي الإعاقة.

الغانم رفع جلسة الأمس لعدم حضور الحكومة .. واليوم فض دور الانعقاد

رياض عواد

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة امس لعدم حضور الحكومة، وذلك وفقا للمادة 116 من الدستور.

وكان أعضاء كتلة الـ 31 النيابية قد دخلوا قاعة عبدالله السالم وتجمعوا أمام كراسي الوزراء، ثم توجه عدد منهم إلى كراسيهم فيما بقي آخرون أمام كراسي الوزراء.

وتضمن جدول أعمال الجلسة 5 بنود، وهي:

البند الأول: الطلب المقدم من بعض النواب لنظر التقارير المقدمة في شأن النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية.

البند الثاني: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

البند الثالث: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة المشاريع الإسكانية ومعوقاتها

1 – مدينة المطلاع.

2 – مدينة جنوب سعد العبدالله

3 – مدينة جنوب صباح الأحمد..

البند الرابع: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة:

1 – تضرر المواطنين من النصب العقاري

2 – مشروع قانون التمويل العقاري

3 – ارتفاع أسعار مواد البناء.

البند الخامس: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة:

1 – الاقتراحات بقوانين بتعديلات قانون إنشاء الدائرة الإدارية البند خامسا من المادة الأولى من مرسوم القانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر منازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة الى المادة الثانية لمرسوم القانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

مرزوق الغانم

جلسة سابقة

2 – الاقتراحات بقوانين في شأن تعديلات القانون رقم (27) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (قانون المسيء) بإلغاء المتضمن حرمان التمتع بالحقوق السياسية بعد صدور حكم نهائي بالإساءة للذات الأميرية نظرا للخلل في هذا البند لتضمنه تعددا في العقوبات السارية وتعارضه مع طبيعة الجزاءات الجنائية ولتناقض الأحكام القضائية من المحاكم العليا في شأن نطاق سريانه، (وذلك وفقا لأحكام المادة (55) من اللائحة الداخلية).

3 – عرض استقالة النائب يوسف الفضالة عملا بنص المادة (17) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ومن جه أخرى كان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قد وجه الدعوة لحضور الجلسة الخاصة للمجلس اليوم الخميس لعرض الحالة المالية للدولة وفض دور الانعقاد الجاري.

وجاء نص الدعوة على النحو التالي:

إلحاقا للدعوة الموجهة لحضور الجلسة الخاصة التي ستعقد يوم الخميس الموافق 1/7/2021 لعرض الحالة المالية للدولة طبقا للمادة 150 من الدستور.

ونظرا لورود المرسوم رقم 139 لسنة 2021 بفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة اعتبارا من نهاية يوم الخميس الموافق 1/7/2021.

يضاف إلى جدول أعمال تلك الجلسة بند جديد تحت عنوان (فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر).

وتضمن جدول أعمال الجلسة بندين هما:

البند الأول : عرض الحالة المالية للدولة طبقا لنص المادة 150 من الدستور.

البند الثاني: فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر

الحويلة يسأل عن معوقات إنشاء فرع لبنك الائتمان بمنطقة العقيلة

وجه النائب د. محمد الحويلة 4 أسئلة إلى كل من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التربية د. علي المضف، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير المالية على ما يلي:

من المشاريع الإنشائية لدى بنك الائتمان الكويتي إنشاء فرع للبنك بمنطقة العقيلة لخدمة المنطقة الجنوبية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ فرع بنك الائتمان الكويتي بمنطقة العقيلة؟ وفي أي المراحل وصل؟ وما الموعد المحدد له؟ وكم تبلغ مساحته؟

2 – إذا كانت هناك معوقات تحول دون تنفيذ هذا المشروع فما هي؟ وما الإجراءات التي اتخذت لحلها من أجل تحقيق الاستفادة منه؟ مع تزويدي بكافة المراسلات الخاصة بهذا المشروع مع بلدية الكويت بشأن تخصيص الأرض أو أي جهة أخرى بشأن هذا المشروع.

كما نص السؤال الأول إلى وزير التربية على ما يلي:

إن التعليم يُعد واحدا من أهم وأبرز الأمور التي يحتاج الإنسان إليها، لأنه يلبي كافة احتياجاته الأساسية التي يسعى خلفها، ويُعتبر التعليم المنارة التي يهتدي بها الناس إلى الطريق القويم الذي سيسلكونه في هذه الحياة، فالدولة التي تحافظ على نظامها التعليمي هي الدولة التي تتفوق في المجالات كافة وعلى الأصعدة كافة .

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة الوزارة لإنشاء مدارس بشتى المراحل للجنسين (ذكور – إناث) بمنطقة أبو فطيرة؟ موضحا الخطوات التنفيذية لهذه الخطة والجدول الزمني لإنشاء هذه المدارس ومواعيد التسليم.

2 – هل رصدت المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المدارس في الميزانية العامة للدولة؟

3 – هل خصصت أراض لهذه المدارس وتم تسليمها لكم؟ وهل توجد معوقات لتسليم هذه الأراضي؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نظرا لتزايد عدد قاطني منطقة العقيلة بشكل كبير، فهي من المناطق القديمة المحدثة، حيث تم تثمينها وإعادة تنظيمها من جديد، ما جعل الطلب الإسكاني عليها متزايدا، ومع ذلك لا يزال هناك بعض النواقص والأمور التي تحتاجها المنطقة لكي تكون منطقة نموذجية لا يحتاج أهلها للضغط على الخدمات العامة في المناطق المجاورة ومنها المدارس.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة الوزارة لإنشاء مدارس بشتى المراحل للجنسين (ذكور – إناث) بمنطقة العقيلة؟ موضحا الخطوات التنفيذية لهذه الخطة والجدول الزمني لإنشاء هذه المدارس ومواعيد التسليم.

2 – هل رصدت المبالغ اللازمة لإنشاء هذه المدارس في الميزانية العامة للدولة؟

3 – هل خُصصت أراض لهذه المدارس وتم تسليمها لكم؟ وهل توجد معوقات لتسليم هذه الأراضي؟

د. محمد الحويلة

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

أغلقت عدد من المدارس في منطقة الفحيحيل منها مدرسة الفرزدق بنين ومدرسة ثانوية لطيفة الفارسة وروضة الفتح وروضة الأمل والمعهد الديني وغيرها ومنها ما أغلق لسنوات طويلة ولم تنفذ الصيانة بها حتى الآن، ما زاد من معاناة الأهالي بتحويل أبنائهم إلى مدارس المناطق المجاورة ويؤثر ذلك على التحصيل العلمي للطلاب، كما أن بعض المدارس توجد بها كثافة طلابية عالية، من دون خطط لفتح مدارس جديدة بهذه المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم تتم الصيانة أو إعادة الإنشاء لافتتاح المدارس في منطقة الفحيحيل والتي أغلقت منذ سنوات حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بأسباب إغلاق هذه المدارس والتقارير التي على أساسها تم إغلاقها لكل مدرسة على حدة، وما تاريخ الإغلاق؟ وما تم من إجراءات بشأنها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – ما خطة الوزارة تجاه هذه المدارس لتجهيزها للعودة إلى الخدمة من جديد لكل مدرسة على حدة؟ مع تزويدي بها والجدول الزمني المحدد لها.

الصالح يقترح زيادة المعاشات التقاعدية 30 ديناراً سنوياً

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية.

ويقضي الاقتراح بأن تكون زيادة المعاشات التقاعدية بقيمة (30) دينارا كل عام بدلا من 3 سنوات حاليا.ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2021 المشار إليه النص الآتي:

(تزاد المعاشات التقاعدية كل سنة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع (30) دينارا كل شهر .

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن القانون رقم (25) لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية نص في مادته التاسعة على زيادة هذه المعاشات كل ثلاث سنوات اعتبارا من أول الشهر التالي لسريانه بواقع 20 دينارا شهريا ثم صدر قانون رقم (9) لسنة 2011 الذي رفع بموجب المادة 11 منه قيمة الزيادة إلى 30 دينارا كل ثلاث سنوات. غير أن هذه التعديلات وقد مضى عليها عقد كامل وكان هدفها تحسين المعاش التقاعدي لم تستطع مواكبة ارتفاع مستويات المعيشة خصوصا أنها أدنى من الرواتب التي يتقاضاها من على رأس عمله بينما لا تتناقص أعباؤه المالية ومصاريفه الأسرية.

هشام الصالح

لذلك فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لجعل الزيادة الشهرية في المعاشات التقاعدية بوتيرة سنوية بدلا من ثلاث سنوات ما سيتيح للمتقاعدين كافة الاستفادة من زيادة منتظمة سنوية في معاشاتهم ويساعدهم على مواجهة التصاعد المطرد الذي تشهده تكاليف المعيشة

المطيري يطالب بإنصاف الخريجين المتقدمين للتوظيف في القطاع النفطي

طالب النائب د.صالح المطيري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بإنصاف الخريجين المتقدمين للشركات النفطية والشركات التابعة، لافتاً إلى أن الخريجين يريدون حسم هذا الأمر بعد استنفاد سبل الحوار.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إننا على مشارف نهاية دور الانعقاد الحالي، حيث وصلنا إلى مرحلة من النقاشات العقيمة خلال هذه الفترة التي للأسف كان بها ضياع بعض الحقوق للعباد والبلاد».

وأشار الشلاحي إلى أن خريجي الهندسة والطلبة الحاصلين على الدبلوم المتقدمين للشركات النفطية والشركات التابعة لها هم من تعايشوا مع هذه المشكلة ولَم يتم التوصل إلى نتائج.

ولفت إلى أن التقرير الخاص بالاجتماعات التي عقدت فند بعض الامور وأكد أن استيعاب الذين اجتازوا الاختبارات يأتي على حسب التخصص.

وأشار إلى أنه تم ابلاغ وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بصفته المسؤول عن الخريجين والمسؤول أيضاً عن التخطيط والإعداد وتحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مؤكدا عدم التناسق بين عدد الخريجين في بعض التخصصات والوظائف التي يعلن عنها بالقطاع النفطي.

واعرب المطرير عن استغرابه ألا يستوعب قطاع نفطي بهذا الحجم المئات من الطلبة الخريجين بتخصصاتهم مختلفة، محذرا بتصعيد هذا الأمر إلى مستويات أعلى.

وشدد على أهمية أن يعيد الوزير الفارس والقيادات النفطية النظر في الموضوع بقبول هؤلاء الطلبة والاعتراف بأن هناك خطأ في فتح تخصصات لا يحتاجها سوق العمل.

وتساءل المطيري «إن كان تصوركم صحيحا بعدم إمكانية استيعاب هذه الأعداد لعدم حاجة أسواق العمل لهم، فلماذا فتحتم تخصصات من قبل جامعات خاصة لدراسات عليا لأجل سوق العمل منها هندسة بترول وفي النهاية لا توجد وظائف لهم؟»

وأضاف «إن التقرير المرسل إلى لجنة تنمية الموارد البشرية يؤكد أنه سيكون هناك وضع خاص لأصحاب التخصصات المتعلقة بالقطاع النفطي وبنفس التقرير ورد أنه تم حصر التخصصات وتبين عم الحاجة حاليا لبعض التخصصات وأن على أصحابها الانتظار إلى حين الإعلان عن الحاجة لهم».

وأكد أن استجواب الوزير والقيادات النفطية أمر واجب وأن التحقيق لابد منه، مضيفاً أنه سيرفع هذا الأمر إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد وإلى كل المسؤولين.

واختتم المطيري تصريحه قائلا «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وأنا الآن أخرجت ذلك من ذمتي ووضعتها في ذمتكم؛ حيث إن الخريجين يريدون نتيجة حاسمة خاصة بعد استنفاد سبل الحوار كافة في هذا الأمر

صالح المطيري

الخليفة يسأل عن خطة «التعليم العالي» لتحديد أسباب تدني التصنيف الدولي لجامعة الكويت

وجه النائب مرزوق الخليفة 3 أسئلة إلى كل من وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي: نص السؤال إلى وزير التعليم العالي على ما يلي: تراجعت جامعة الكويت (200) مركز في تصنيف (QC) لتحتل المرتبة (1001) عالميا و (28) عربيا والثالثة محليا، وهو الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل الكويت وأبنائها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل وضع الوزير خطة لتحديد أسباب هذا التدني في التصنيف؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة منها.

2 – هل وضع الوزير إجراءات يجب اتباعها حتى لا تستمر الجامعة في هذا التراجع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منها، ومتى ستبدأ هذه الخطة والإجراءات اللازمة للنهوض من هذه الكبوة والعودة لمنافسة الجامعات العربية والعالمية؟

3 – هل تقليل وخفض عدد الطلاب في الشعب يعد عاملا من العوامل المهمة في التقييم؟ إذا كان الإجابة الإيجاب، فلماذا لا يتخذ هذا الإجراء؟

4 – هل عُطل صرف مكافأة اللجان العلمية العالمية التي تقيم برامج الدراسات العليا ما يؤثر على سمعة الجامعة خارجيا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما سبب هذا التعطيل؟ وهل حوسب المتسبب؟

5 – هل خُفضت ميزانية جامعة الكويت خلال السنوات العشر الماضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الأسباب الداعية إلى ذلك؟ وهل تراجع تصنيف الجامعة تزامنا مع خفض الميزانية؟

6 – ما المؤشر الدولي المعتمد من وزارة التعليم العالي والذي على أساسه توضع خطة جامعة الكويت في الخطة الإنمائية للدولة في رؤية الكويت (2035) كويت جديدة؟ كما نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون البلدية على ما يلي:

تعد مدينة جنوب المطلاع أكبر مشروع سكني في تاريخ الكويت ويضم (30) ألف وحدة سكنية.

ونظرا لوقوع المدينة في مهب الرياح الشمالية والشمالية الغربية، وحتى لا تقع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في أخطاء مدينة صباح الأحمد من زحف الرمال إليها.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل وضعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية خطتها لتشجير مدينة جنوب المطلاع؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالموعد المحدد لبدء تشجير المدينة، وإذا كانت الإجابة النفي، فما سبب عدم وضع خطة للتشجير؟

2 – هل رصدت ميزانية خاصة لتشجير المدينة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم قيمة الميزانية المخصصة للتشجير؟

مرزوق الخليفة

العجمي يسأل عن إجراءات الافراج عن الأغذية المستوردة

وجه النائب مبارك العجمي 3 أسئلة برلمانية إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، جاءت كما يلي:

ونص السؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية على ما يلي:

رغم محاولات بلدية الكويت ووزارة التجارة والصناعة من خلال حملاتهم التفتيشية السيطرة على منع دخول الأغذية الفاسدة أو الملوثة إلى البلاد، فإن هناك مواد عديدة منها، ما زال يتم تسريبها إلى الأسواق ويتداولها المستهلكون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الآلية المتعبة قبل دخول الأغذية إلى البلاد؟

2 – كم عدد الحالات التي أُفرج عنها من الأغذية المستوردة بعد ورود تقرير الفحص المخبري بأنها صالحة للاستهلاك الآدمي، لُيكتشف بعد ذلك أنها غير صالحة؟

3 – هل هناك ربط آلي بين إدارة الأغذية المستوردة وبلديات المحافظات لسرعة اتخاذ الجهاز الرقابي الإجراءات القانونية؟

4 – هل ينسق مع سفارات الكويت في الخارج بالرقابة على مواقع ذبح الحيوانات ومصانع إنتاج الأغذية؟

5 – هل تؤخذ عينات من الأغذية الواردة من البلدان الخليجية وفحصها في الحدود؟

6 – ما معايير تحديد صحة وجودة المنتجات الغذائية المستوردة؟

ونص السؤال الأول إلى وزير الكهرباء على ما يلي:

ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية إلى درجة كبيرة ما جعل المحطات الموجودة غير قادرة على تلبية هذا الطلب الزائد، وأصبح الحمل الكهربائي الأقصى يرتفع بقفزات كبيرة، كما أن توفير المياه لسد الاحتياج منها يسير جنبا إلى جنب مع الطلب المتزايد على الكهرباء، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة نحو إنشاء محطات جديدة لتوفير الكهرباء والماء في كافة مناطق دولة الكويت؟

2 – هل وضعت الوزارة جدولا زمنيا لتوفير تلك المحطات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي به.

3 – كم تبلغ تكلفة إنشاء المحطات الجديدة؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

صدر القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.